



قياس أثر صدمات سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (2004-2021)

أ.م.د. احمد إبراهيم مهدي الزرقي
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
ahmadi.mahdi@uokufa.edu.iq

الباحث: مصطفى مهدي صاحب
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
mustafazwen6@gmail.com

المستخلص:

يعد تقليل صدمات سعر الصرف علامة إيجابية على فعالية السياسة النقدية في البلاد، ويعكس وضوح الرؤية المستقبلية ونمو صناع السياسة الاقتصادية بشكل عام، والسياسة النقدية بشكل خاص، يمكن لمتخذي القرارات النقدية التدخل بشكل مباشر من خلال السيطرة على المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن المطلوب. ومع ذلك، فإن أي فشل في تحقيق هذا التوازن قد يؤدي إلى حدوث صدمات في سعر الصرف، وهو ما يعد مؤشراً خطيراً ويدل على خلل واضح في الإدارة النقدية، نظراً للتأثيرات السلبية التي قد تترتب على هذه الصدمات فيما يتعلق بالتضخم. وقد تحدث هذه الصدمات بتوافق من السلطة النقدية كوسيلة لمعالجة التضخم، ويمكن أن تكون إما إيجابية أو سلبية.

الكلمات المفتاحية: صدمات سعر الصرف، التضخم، الاقتصاد العراقي.



Measuring the Impact of Exchange Rate Shocks on Inflation in Iraq for the Period (2004-2021)

Mustafa Mahdi Sahib
University of kufa, faculty of
Administration and Economics
mustafazwen6@gmail.com

Ahmed Ibrahim Mahdi Al-Zarfi
University of kufa, faculty of
Administration and Economics
ahmadi.mahdi@uokufa.edu.iq

Abstract:

Normal inflation occurs as a result of an increase in population, which leads to a rise in demand for goods and services. In this context, the state finances part of public spending through excessive currency issuance without cover, which leads to a rise in the general price level. Most countries in the world suffer from this type of inflation. Among the methods used to confront it, the state can develop special programs to regulate the number of families.

المقدمة:

يعد أمر اكتفاء البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحصول على الاحتياجات السلعية والخدمة أمراً يصعب الوصول إليه، ويعود ذلك إلى اختلاف الامكانيات الانتاجية والخدمية في كل بلد، هذا الامر دفع البلدان للقيام بالمبادلات الخارجية عبر التجارة مع باقي بلدان العالم، مما ادت الحاجة الى ايجاد سوق صرف لمبادلة العملة المحلية بالعملة الاجنبية، فظهر الاختلاف بين أسعار الصرف المحلية والاجنبية، فتكون أسعار الصرف المرآة العاكسة بين الاقتصاد المحلي ونظيره العالم الخارجي، فيكون لذلك تأثيرات في التضخم، إذ أن هنالك دراسات سابقة عديدة بينت أنه توجد علاقة بين تقلبات أسعار الصرف التي تؤدي الى الصدمات والتضخم، حيث أنه هنالك علاقة بين ارتفاع معدل التضخم أي الزيادة في المستوى العام للأسعار وبين سعر الصرف التي تؤثر في القدرة الشرائية للفرد وراجع المستوى المعيشي للفرد، وبسبب ذلك يحدث اختلال اقتصادي ينعكس على بقية المؤشرات الاقتصادية.

**اهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث من الدور الذي يلعبه سعر الصرف في التضخم والتغلب على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تحليل وقياس أثر صدمات اسعار الصرف على التضخم.

مشكلة البحث:

إن حدوث تقلبات في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي يُعتبر خللاً واضحاً في آلية عمل السياسة الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية، نظراً لتأثيره الكبير على معدلات التضخم.

هدف البحث:

- 1- بيان الية احتساب صدمات سعر الصرف.
- 2- بيان أثر صدمات سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية تفيد بأن صدمات سعر الصرف تؤثر سلباً أو إيجاباً على التضخم في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2021، حيث تتباين هذه الصدمات من فترة لأخرى بناءً على طبيعة الصدمة والوقت الذي تحدث فيه.

المبحث الاول: الإطار النظري لصددمات اسعار الصرف والتضخم

المطلب الاول: سعر الصرف (المفهوم والأهمية والوظائف):

اولاً: مفهوم سعر الصرف:

تعد وظيفة النقود الرئيسية هي وسيط للتبادل وتسهيل المبادلات الدولية كما هو الحال في داخل البلد الواحد، الا أنه يوجد فارق مهم بين المبادلات الخارجية والمبادلات الداخلية وهذا الفارق يتمثل بوحدة النظام النقدي داخل البلد الواحد، (أي وجود عملة واحدة داخل هذا البلد)، وتعددت النظم النقدية ما بين الدول أي وجود العديد من العملات في التبادلات الدولية⁽ⁱ⁾، ويعد سعر الصرف أداة للربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي الاقتصادات العالمية، ويمثل حلقة وصل بين أسعار التكلفة والبيع بين الشركات التجارية على المستوى العالمي، وبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين البلدان، وفي الوقت نفسه يلعب دوراً رئيسياً في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات النمو الحقيقي والتضخم⁽ⁱⁱ⁾، وهناك عدة تعريفات توضح سعر الصرف منها، عدد من الوحدات



من العملة المحلية مقومة بوحدة من العملة الاجنبية، وكذلك يعرف على أنه النسبة التي يحصل على اساسها مبادلة النقد المحلي بالنقد الاجنبي، أو هو ما يدفع من وحدات من النقد المحلي للحصول على وحدات من النقد الاجنبي (iii)، وأيضاً يمكن تعريفه بأنه مجموعة وحدات من عملة معينة يجب أن تدفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاخرى (iv)، بمعنى وجود علاقة متبادلة بين أسعار الصرف داخل البلد الواحد وأسعار الصرف في البلدان الاخرى، فكل بلد له عملته الخاصة وتكون مقومة بأحد العملات الاجنبية كأن يكون الدينار العراقي مقوم على اساس الدولار الامريكي، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على عدد من العملات الاجنبية تتم مبادلتها بعملة محلية واحدة.

ثانياً : اهمية سعر الصرف:

تبرز اهمية سعر الصرف من خلال ما يحققه من اهداف الاقتصادية الكلية، والتي تمثل التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي اذ يمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات، اما التوازن الداخلي متمثل في استقرار الأسعار المحلية، الى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح اهمية سعر الصرف اكثر من خلال النقاط ادناه (v):

- 1- يعتبر سعر الصرف اداة ربط الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات الدول من حيث القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.
 - 2- يعتبر سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين الواردات والصادرات لدولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة.
 - 3- يعبر سعر الصرف عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي اذا ما تركت هذا السعر حراً دون قيود.
 - 4- تعد سياسة سعر الصرف ذات أهمية خاصة في التأثير على أسعار الواردات والصادرات حيث أنه هو المؤثر الاول والاخير في التجارة الخارجية بين الدول.
- يمكن لسعر الصرف أن يعالج عجز ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات، واحياناً تنجح هذه السياسة في الدول لمتقدمة ولكنها تأتي بنتائج معكوسة في الدول النامية، لعدم مرونة الجهاز الانتاجي لهذه الدول لأن طاقة هذه الدول صغيرة بالإضافة الى عدم مرونة الطلب على الواردات لأنها تعتمد على الضريبة في سد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية (vi).

ثالثاً: وظائف سعر الصرف:



يمارس سعر الصرف مجموعة من الوظائف في الاقتصاد الوطني من بين تلك الوظائف، الوظيفة القياسية والوظيفة التوزيعية والوظيفة التطويرية.

1- **الوظيفة القياسية:** يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الأسعار العالمية والأسعار الوطنية من جهة أخرى، وعن طريق سعر الصرف نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع ويمكن أن نعبّر عنها عملة اجنبية مقومة بعدة عملات محلية، وبهذا المعنى نجد أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة أن كانت خارجية او داخلية او أي عملية تجارية(vii).

2- **الوظيفة التطويرية:** يمكن من خلال هذه الوظيفة استخدام سعر الصرف في تطوير صادرات سوق معينة باتجاه سوق تجاري آخر، أي توجد ميزة نسبية لسلعة البلد (A) في سوق البلد (B) أي تشجع صادرات البلد (A)، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن بعض الفروع الصناعية او استبدالها بالاستيرادات، حيث تكون أسعار السلع المستوردة ارخص من السلعة المحلية، في حين يمكن للبلد استخدام سعر صرف معين وملائم لتشجيع بعض الاستيرادات، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الدولية(viii).

3- **الوظيفة التوزيعية:** كما يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد المحلي فإن سعر الصرف كذلك يمارس التوزيع على المستوى الدولي، فالتجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيع الثروات المحلية من خلال عملية المبادلة أن وظيفة سعر الصرف التوزيعية تتمثل في حال رفع قيمة عملة البلد مما يجعل البلد المستورد يدفع أكثر مقابل استيراده بنسبة تعادل نسبة رفع قيمة عملة ذلك البلد وبالتالي زيادة وارداته من العملات الاجنبية اما في حالة قيام البلد بتخفيض قيمة عملته فإنه يؤدي الى تقليل ما يحصل عليه من العملات الاجنبية مقابل الصادرات التي يقدمها للبلدان الاخرى(ix).

رابعاً: مفهوم صدمات أسعار الصرف:

يعد نظام النقد الدولي والذي وضعت اسسه اتفاقية بريتون وودز ومهمته في الاساس تنظيم المبادلات الاجنبية جاء ليديمج بين الأسعار العائمة والأسعار الثابتة، ويوصف نظام (Bretton Woods) بأنه ثابت وقابل للتعديل، ويعني ذلك ان النظام الثابت هو ان العملات حددت بقيمة اسمية، اما القابل للتعديل فيعني ترك العملات تتقلب حول تلك القيمة الاسمية، غير ان تحركات أسعار العملات بعيداً عن القيمة الاسمية، يحتم على الحكومة صاحبة هذه العملات الى تعديلها، الى ان المشكلة تعد في ان الحكومات



ليس لها حافز في تعديل أسعار العملات اذا هي تحركت في مصلحتها، وتتخوف الدول من التعديل اذا تحركت العملات في غير مصلحتها، ونتيجة لذلك تقف البلدان في انتظار حدوث ازمة لتعديل الوضع^(x)، حيث تؤثر التآرجحات الكبيرة العشوائية منها وغير العشوائية على سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية (ارتفاع وانخفاض قيمة العملة) على العديد من متغيرات الاستقرار الاقتصادي، اضافة الى ذلك ان المتغيرات تلك لا ينحصر تأثيرها بهذا المتغير فحسب بل يتوسع نحو تقلبات أسعار الصرف للبلدان الشريكة في التجارة، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقصاديات فيكون كبير على الاقصاديات المفتوحة والصغيرة، في حين يكون تأثيره قليل على الاقصاديات المغلقة والكبيرة نسبياً كمنطقة اليورو^(xi)، حيث ان الصدمة (Shock) بشكل عام هي حدوث تغير مفاجئ، اما صدمات أسعار الصرف تعد مكملة للصدمات النقدية واحياناً تكون جزءاً منها^(xii)، ومن ذلك يعرف الباحث صدمات أسعار الصرف التغير المفاجئ ارتفاعاً او انخفاضاً في سعر الصرف هذا الفرق في التغير يسمى الصدمة، وتكون اما صدمة ايجابية او سلبية حسب طبيعة الحالة.

خامساً: مصادر صدمات أسعار الصرف:

تنشأ صدمات أسعار الصرف من خلال جانبين يمكن توضيحهما بشكل موجز:

- 1- الجانب النقدي والمالي : في هذه الطريقة يقوم البنك المركزي بالتدخل بشكل مباشر في سوق الصرف الاجنبي من خلال شراء وبيع العملة الاجنبي فإنه سوف يؤثر على القاعدة النقدية هبوطاً وصعوداً، حيث عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات فإنه يؤدي الى خفض سعر الفائدة وهذا بدوره يؤدي الى دفع المستثمرين الى تحول الى سوق السندات الخارجية ويستبدلون العملة الوطنية بالعملات الاجنبية، وتحدث الصدمة هنا عندما تدهور العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف^(xiii).
- 2- الجانب الحقيقي : تتناول هذه الفقرة تأثير نمو الناتج المحلي على الطلب على العملة الوطنية، مما يسهم في تحسين الحساب الجاري. هذا التحسن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية. ويزداد دعم العملة المحلية عندما يتسع الفارق بشكل إيجابي بين الناتج العالمي والناتج المحلي. وبالتالي، هناك علاقة عكسية بين التغير في الناتج المحلي وسعر الصرف الأجنبي. بشكل عام، تعود أسباب صدمات الأسعار إلى الصدمات الخارجية الاسمية والصدمات الحقيقية المحلية، والتي تؤثر بدورها على التغيرات في عرض النقد. حيث تؤدي السياسات النقدية غير



المتوقعة إلى تغييرات كبيرة في سعر الصرف الحقيقي، ولكن هذا التأثير يظهر فقط على المدى القصير، إذ أن سعر الصرف الحقيقي يميل إلى الانحراف عن مساره في المدى الطويل. (xiv).

المطلب الثاني: التضخم:

تعد مشكلة التضخم من أكبر المشكلات التي تعاني منها جميع البلدان أن كانت نامية أو متقدمة على حد سواء في الوقت الحالي، وفي الواقع يوجد اختلاف في معدلات واسباب التضخم ما بين بلد وآخر ومن وقت لآخر داخل نفس البلد، إلى أن الحقيقة الواضحة هي أن معاناة جميع بلدان العالم من مشكلة التضخم وتثير هذه المشكلة اهتمام جميع الاقتصاديين لما لها من آثار عكسية على كافة جوانب الحياة أن كانت اجتماعية أو اقتصادية وأخلاقية أيضاً^(xv)، ويمكن أن يعرف التضخم على أنه حركة تصاعدية للأسعار تتميز بالاستمرارية الذاتية نتيجة ارتفاع مستوى الطلب وانخفاض العرض^(xvi)، وكذلك يمكن تعريفه على أنه هو ارتفاع في الأسعار يمكن ترجمته على أنه انخفاض في القوة الشرائية بمرور الوقت^(xvii).

أولاً: أنواع التضخم:

1- **التضخم العادي** : يحدث التضخم العادي نتيجة لزيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات. في هذا السياق، تقوم الدولة بتمويل جزء من الإنفاق العام من خلال الإفراط في إصدار العملة دون غطاء، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. يعاني معظم دول العالم من هذا النوع من التضخم. ومن بين الأساليب المتبعة لمواجهته، يمكن للدولة أن تضع برامج خاصة لتنظيم عدد الأسر^(xviii).

2- **التضخم الجامح** : هو التضخم الذي يقع عندما يرتفع مستوى العام للأسعار وبمعدلات متسارعة وكبيرة خلال مدة زمنية قصيرة ويطلق عليه أيضاً بالتضخم المتسارع أو المفرط، وقد اهتم العالم الاقتصادي (فيليب كاجان) بدراسة هذا النوع من التضخم وعرفه بأنه ذلك التضخم الذي تبلغ معدلات نموه حوالي (50%) شهرياً أو ما يعادل 12975% سنوياً بينما يرى البعض أن التضخم الجامح يقع عند معدل نموه (1000%) أو (2000%) سنوياً^(xix).

3- **التضخم الزاحف** : يعرف أيضاً بالتضخم المعتدل، حيث إن ارتفاع الأسعار بنسبة معقولة لا يؤثر سلباً على الاقتصاد. فزيادة الأسعار بشكل معتدل تشجع الأفراد المستهلكين على زيادة مشترياتهم لتفادي ارتفاع الأسعار. يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة في التداول النقدي، وليس نتيجة لتوسع الائتمان المصرفي أو إصدار نقد^(xx).



4- **التضخم المكبوت** : في هذا النوع لا يمكن للأسعار الارتفاع بسبب وجود سياسات وقيود كمية أو نوعية تمنع ذلك الارتفاع وبمجرد اندثار هذه القيود سوف يدفع ذلك الأسعار الى الارتفاع بسرعة كبيرة^(xxi).

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتضخم:

- 1- معاناة الاسر متوسطة الدخل والفقيرة وانخفاض الدخل الحقيقي للأسرة وتدني مستوى المعيشة مما يضطرهم الى التنازل عن بعض الاشياء الضرورية.
- 2- تداول السلع الأقل جودة لرخص ثمنها والاقبال على السوق الشعبي وانتشار السلعة التقليد وانتشار ظاهرة الغش التجاري.
- 3- عزوف الافراد عن الزواج وتكوين الاسر الجديدة بسبب عدم قدرتهم على تحمل مصاريف الزواج مما يؤدي ذلك الى ارتفاع نسبة العنوسة والانحراف الاخلاقي.
- 4- أنتشار مظاهر الفساد الاداري مثل الرشوة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة الموظفين الحكوميين من اصحاب الدخل المحدود وانتشار ظاهرة الكسب غير المشروع (الاحتيال، النصب، تجارة المخدرات، السرقة).
- 5- اجبار بعض الموظفين البحث عن اعمال ثانية للحصول على دخل اضافي لتوفير الحاجة الضرورية للمعيشة مما يؤدي ذلك الى ظهور المشكلات الاسرية.
- 6- ارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم الاستقرار في الاسر مادياً مما يؤدي الى تفاقم المشكلات الاسرية وعدم التمكين من تغطية الاحتياجات للأسرة في ظل الارتفاع المستمر بالأسعار^(xxii).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتضخم:

- 1- **اثر التضخم على اعادة توزيع الدخل**: أن التضخم يصيب اصحاب الدخل الثابت والمحدود بشكل كبير ويؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لدخولهم بسبب ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي لهم اما اصحاب الدخل المرتفعة والمنتجين هم يستفيدون من الارتفاع بالأسعار من خلال ارباحهم وذلك يؤدي الى الحفاض على المستوى المعيشي ولحل هذه المشكلة تسعى النقابات والسلطات الى تضمين ارتفاع الأسعار ضمن الاجور للمحافظة على القوة الشرائية^(xxiii).
- 2- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات**: يكون تأثير التضخم على ميزان المدفوعات تأثير سلبي اذ أن البلد الذي يعاني من التضخم ينخفض القدرة التنافسية لمنتجاتها من منتجات البلدان الاخرى التي لا تعاني من التضخم وبذلك تقل صادرات تلك البلدان بينما تزداد وارداتها مما يؤدي الى



أحداث عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات يتضح لنا وجود علاقة طردية ذات اثر سلبي بين عجز ميزان المدفوعات والتضخم فعندما يرتفع معدل التضخم أي ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بالخارج مما يؤدي الى انخفاض منافسة المنتجات الاجنبية للمنتجات المحلية مما يؤدي الى عجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات (xxiv).

المبحث الثاني: تحليل واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

يعتبر الاقتصاد العراقي، منذ فترة ليست بالقصيرة، قد شهد زيادة في معدلات التضخم. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار في العراق، كما هو الحال في العديد من الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي والتجارة الخارجية، يسهم في هذه المشكلة. إن تراجع الزراعة يؤثر سلباً على إنتاج المواد، وتعدد الأسباب الهيكلية والنقدية أدى إلى ظهور ظاهرة التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينيات، مما تسبب في أزمة التضخم الركودي، ومنذ عام 2003 بدأت معدلات التضخم بالارتفاع بسبب التوسع في عرض النقد والذي تجسد بزيادة العملة في التداول، بمعدل نمو قدره (167.8%) و(136.9%) على التوالي عام 2006 مقارنة بسنة 2003 ليبلغ حوالي (15.5%) و(10.9%) ترليون دينار عراقي على التوالي، ويعود السبب الى الانفتاح الاقتصادي بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، ونتيجة لتحسن الاوضاع المعيشية التي ادت الى تحول هيكل الطلب الداخلي وتزايد الميل الحدي للاستهلاك وتوقف الانتاج المحلي (xxv)، ويمكن توضيح معدلات التضخم في العراق من خلال الجدول (1):

تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
2004	26.9	2013	1.9
2005	36.9	2014	2.2
2006	53.2	2015	1.4
2007	10.1	2016	0.6
2008	12.7	2017	0.2



0.4	2018	6.9	2009
-0.2	2019	2.9	2010
0.6	2020	5.8	2011
6.04	2021	6.1	2012

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.

- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي حسب الصيغة الآتي: $Gr = \{pt/po\} - 1$

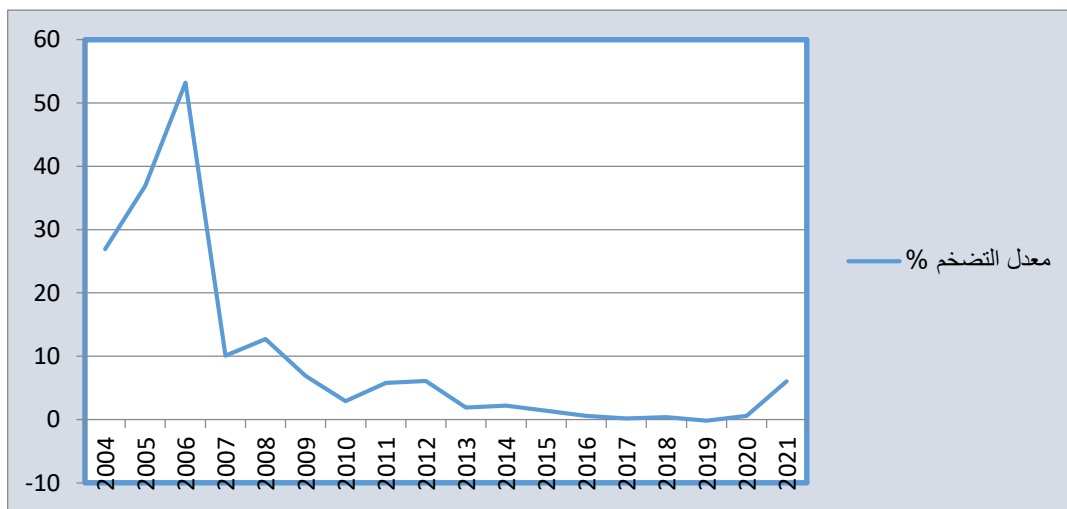
$100 * 1$

من الجدول (1)، نلاحظ ان معدلات التضخم قد شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة، اذ ارتفع معدل التضخم في بداية المدة من (24.9%) في عام 2004 الى (36.9%) في عام 2005 ثم استمر في الارتفاع حتى وصل الى (53.2%) عام 2006، وهناك عدد من الاسباب التي ادت الى الارتفاع القياسي في معدل التضخم، اول هذه الاسباب هو اتساع النفقات الحكومية الجارية والتي عادة ما تكون نفقات استهلاكية وانخفاض العرض بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق^(xxvi)، انخفض بعدها معدل التضخم حتى عام 2008 حيث شهد ارتفاعاً طفيفاً وصل الى (12.7%) بسبب الازمة المالية العالمية، اما عام 2010 بلغ معدل التضخم (2.9%) ثم واصل الارتفاع الى ان وصل الى (5.7%) في عام 2012 والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، اذ بلغ سعر البرميل الواحد من النفط (77 دولاراً) ثم ارتفع الى (108 دولاراً) وواصل الارتفاع الى ان وصل الى (110 دولاراً) للبرميل الواحد في عام (2012)^(xxvii)، اما في عام 2014 فقد بلغ معدل التضخم (2.2%) وسبب هذا الانخفاض في معدلات التضخم بسبب السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة بسبب الحرب ضد التنظيمات الارهابية وتوجيه اغلب الخزينة الى الانفاق العسكري، اما في السنوات من (2016-2018) فقد واصلت معدلات التضخم الانخفاض حيث بلغ معدل التضخم (0.2%) في عام 2017 و(0.4%) في عام 2018 ويعود هذا الانخفاض الى الركود الذي عانا منه الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، اما في عام 2019 فقد شهد معدل التضخم معدلاً سالباً بلغ (0.2%) وسبب هذا الانخفاض هو ان سعر البرميل وصل الى (64 دولاراً) واستمر في الانخفاض بسبب بداية الازمة كورونا التي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، بالإضافة الى السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة العراقية من خلال دعم السيولة وتحقيق



الاستقرار في سعر الصرف عن طريق نافذة بيع العملة، عاد بعد ذلك معدل التضخم الى الارتفاع في عام 2021 حيث وصل الى (6.04%) ويعود سبب ارتفاع معدل التضخم الى مجموعة من العوامل من ضمنها تغيير سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار في اواخر كانون الاول (ديسمبر) 2020، بالإضافة الى التضخم المستورد والذي اساسه التضخم العالمي عام 2021، ويمكن توضيح ذلك اكثر من خلال الشكل (1):

تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2021)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

المبحث الثالث: قياس أثر صدمات سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة

(2021-2004):

اولاً: اختبار التكامل المشترك (Cointegration test):

بما إن السلسلة الزمنية لصدّات أسعار الصرف ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي كانت ساكنة عند المستوى الاول والفرق الاول حيث يتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لبيان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين صدمات سعر الصرف والتضخم، ويمكن توضيح ذلك اكثر من خلال نتائج تقدير اختبار الحدود (التكامل المشترك):



الجدول (2) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية (ARDL)

F-Bounds Test		*Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.236607	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

بعد اجراء اختبار الحدود (F-Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة تكاملية بين صدمات أسعار الصرف والتضخم (حيث ان صدمات أسعار الصرف متغير مستقل والتضخم متغير تابع) اتضح ان القيمة الجدولية (F-Statistic) (4.236607) وعند مقارنتها مع الحد الاعلى I(1) وقيمتها (4.16) والحد الادنى I(0) وقيمتها (3.62) عند درجات الحرية المختلفة اتضح ان القيمة المحتسبة اكبر من الحد الاعلى وبمستوى معنوية (5%) وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين صدمات أسعار الصرف والتضخم.

ثالثاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق منهجية ARDL:

جدول (3) تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية ARDL في العراق

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES_2_LAG	-0.016618	0.018553	-0.895739	0.3737
C	1.710847	0.738376	2.317042	0.0237
EC = INFLATION - (-0.0166*RES_2_LAG + 1.7108)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يشير الجدول (3) إلى نتائج العلاقة طويلة الأجل بين صدمات أسعار الصرف والتضخم ويتضح من خلال الجدول اعلاه عدم معنوية العلاقة بين صدمات أسعار الصرف والتضخم أي عدم وجود تأثير على المدى البعيد بين المتغيرات.



رابعاً: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL في

العراق:

تعد معلمة تصحيح الخطأ وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مؤشر على سرعة المعالجة للاختلالات في الأجل القصير والعودة الى التوازن في الأجل الطويل، ومن خلال نتائج الجدول (4) نلاحظ وجود علاقة تصحيحية بين الأجل القصير والأجل الطويل $CointEq(-1)^*$ بين صدمات أسعار الصرف والتضخم حيث كانت نتيجتها سالبة وبلغت (-0.529193) ، وهي معنوية عند (1%) ، اذ تشير معلمة تصحيح الخطأ الى وجود علاقة توازنه بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي.

جدول (4) تصحيح الخطأ في الأجل القصير (ECM) بين صدمات أسعار الصرف ومتغيرات

الاستقرار الاقتصادي وفق منهجية ARDL في العراق

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.348190	0.115835	-3.005906	0.0038
CointEq(-1)*	-0.529193	0.146171	-3.620360	0.0006

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

خامساً: مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في العراق Breusch-Godfrey Serial

:Correlation LM Test

حيث يتم استخدام هذا الاختبار لغرض معرفة خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من خلال الاستعانة بالاختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ومن خلال نتائج الجدول (5) نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين صدمات أسعار الصرف والتضخم وهذا ما تؤكدته $(Prob.F= 0.6007)$ وهي اكبر من (5%) أي غير معنوية وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج ونقبل بالفرض البديل وكما في الجدول الآتي:



الجدول (5) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي في العراق وفق منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

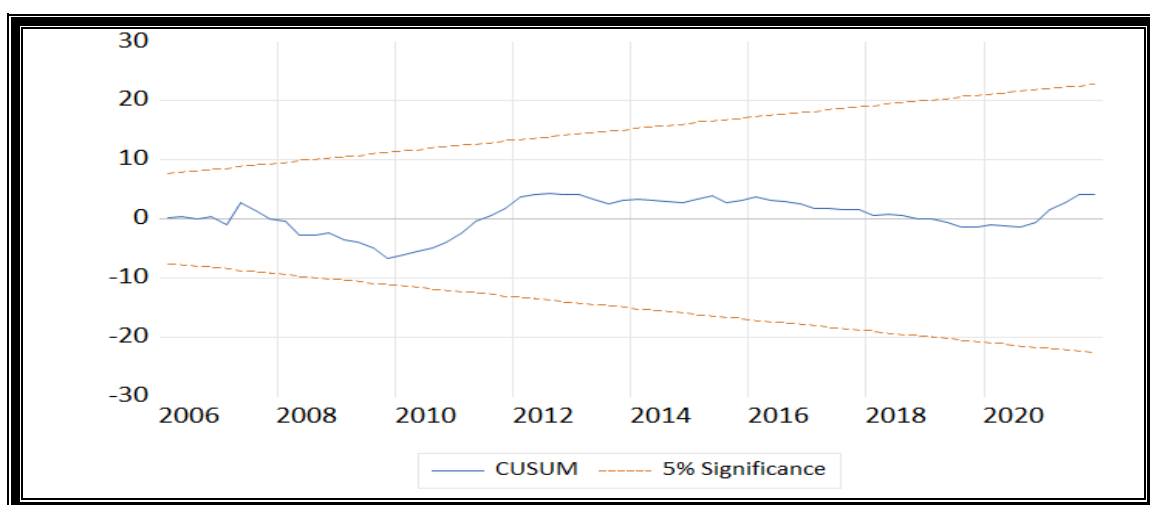
F-statistic	0.513759	Prob. F(2,63)	0.6007
Obs*R-squared	1.107317	Prob. Chi-Square(2)	0.5748

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

سادساً: اختبار استقرارية بواقي النموذج في العراق (CUSUM):

يبين لنا هذا الاختبار استقرارية النموذج في الاجل الطويل والاجل القصير والتأكد من خلو البيانات المستعملة من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ويمكن الاعتماد على هذا الاختبار الذي اقترحه (Brown) في سنة 1975، فإذا وقع المجموع التراكمي لبواقي النموذج داخل الخط الحرج وبمستوى معنوية (5%) تكون تلك البواقي مستقرة اما اذا كانت خارج الخطوط الحرجة وبمستوى معنوية (5%) فتكون البواقي غير مستقرة. يشير الشكل (2) الى أن المجموع التراكمي لبواقي النموذج داخل الخطوط الحرجة، وبذلك تكون مستقرة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعد مستوى مقبول احصائياً، وكما في الشكل الاتي:

شكل (2) المجموع التراكمي لمربعات البواقي بين الصدمات والتضخم في نموذج (ARDL) في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).



الاستنتاجات:

- 1- من خلال الجانب النظري تبين أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم علاقة متناغمة فيما بينهما وتسير بنفس الاتجاه أي علاقة طردية، إذ كلما ارتفع سعر الصرف انخفضت قيمة العملة المحلية أدى ذلك إلى ارتفاع التضخم.
- 2- يعاني العراق خلال مدة الدراسة من معدلات تضخم مرتفعة وتذبذب واضح وهذا ما لأحضره من تدهور قيمة العملة المحلية.
- 3- أشارت نتائج تحليل العلاقة بين صدمات أسعار الصرف والتضخم في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إلى ما يأتي:
 - أ- تشير نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار (فيلبس-بيرون) لجذر الوحدة أن المتغيرات كانت مستقرة في المستوى، أي خلوها من الانحدار الزائف والبعض الآخر كانت مستقرة بالفرق الأول.
 - ب- يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة في الدول المختارة حيث يشير الاختبار في العراق إلى وجود علاقة تكاملية بين صدمات سعر الصرف والتضخم.
 - ج- في الأجل الطويل كانت نتائج تقدير أثر صدمات أسعار الصرف على التضخم معنوية بالمجمل.
 - د- وفي الأجل القصير كانت نتائج تقدير صدمات أسعار الصرف على والتضخم معنوية بالمجمل ويتفق مع المنطق الاقتصادي.

التوصيات:

1. يحتاج العراق إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي، مما يمكن السياسة النقدية من أن تكون أكثر فعالية. على الرغم من أن البنك المركزي يتمتع باستقلالية، إلا أنه لا يزال مرتبطاً بالحكومات، مما يعيق فعالية هذا الاستقلال.
2. يجب إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بالإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية النقدية، مع ضرورة مراقبة هذه البيانات بشكل مستمر. كما ينبغي تأهيل كوادر فنية متخصصة للعمل على هذه البيانات للحصول على معلومات دقيقة، مما يسهل تشخيص المشكلات الاقتصادية بدقة ويساعد في وضع الحلول المناسبة بعد تحليلها واختبارها والتنبؤ بها.



3. من الضروري تقليل نسبة خروج العملات من العراق إلى الخارج، وذلك من خلال تعزيز رقابة البنك المركزي على التحويلات المصرفية الخارجية. يهدف هذا الإجراء إلى مكافحة غسل الأموال وتحقيق الاستقرار الداخلي، ويتطلب التنسيق مع المؤسسات والجهات الرسمية المحلية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

4. يجب وضع سياسة نقدية تستهدف مكافحة التضخم واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى تقليل الاختلالات في التوازن الداخلي والخارجي.

المصادر:

- ⁽¹⁾ (مايخ شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، 2015، التمويل الدولي (أسس نظرية واساليب تحليلية)، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، ص 349.
- ⁽²⁾ عبد الرزاق بن الزاوي، 2016، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ص 13.
- ⁽³⁾ صالح احمد على جامع، 2020 ، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للمدة من (1990 - 2018)، مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، المجلد (7)، العدد (2)، جامعة كرري السودان ، السودان، ص 121.
- ⁽³⁾ احمد كاصد سعد البداوي، خليل اسماعيل عزيز، 2022، اثر التقلبات في أسعار الصرف على السوق النقدية في العراق (للأوراق المالية قصيرة الاجل)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (18)، العدد (2)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ص 374.
- ⁽⁴⁾ صابر بن عدنان والي، ايمان علاء كاظم، 2020، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة حمورابي، العدد (35)، جامعة الكوفة، ص 110.
- ⁽⁵⁾ ابراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية، 2013، ص (23-24).
- ⁽⁶⁾ عبد الرزاق بن الزاوي، مصدر سبق ذكره ، ص 17.
- ⁽⁷⁾ أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 2013، ص 26.
- ⁽⁸⁾ مايخ شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مصدر سبق ذكره ، ص 251.



(9) عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس، 2018، أثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (10)، العدد (3)، جامعة بابل، العراق، ص 242.

(10) محمد صلاح الكردي، 2023، آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، ص 12-13.

¹(1) عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، ليلى بديوي، 2017، صدمات السياسة النقدية، نور للنشر والتوزيع، المانيا، ص 195.

(12) عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس، 2018، أثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (10)، العدد (3)، جامعة بابل، ص 244.

(13) عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس، 2022، صدمات عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما على سلوك مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية، المجلد (31)، العدد (3)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 156.

(14) احمد محمد مندور، أيمن محب زكي، أيمن عطية ناصف، (2002-2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص 285.

(15) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri ، Qassem Saad Sakban Abu Shte ، The effect of early warning indicators for the banking system on inflation in Iraq using the ARDL model، Al Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Scien، College of Administration and Economics، Al-Qadisiyah University.

Investopedia ،Inflation what it is how it can be controlled and extreme examples ، www.investopedia.com⁽¹⁶⁾.

(17) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri ، Qassem Saad Sakban Abu Shte ، previously mentioned source، p192.

¹(8) محمد أحمد الأفندي، 2014، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، ص 489.



- (1) كوثر محمد دهيم، 2023، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (76)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص 6.
- (19) ادبوب سارة، لسبع مريم، 2021، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال المدة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، مختبر العلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، ص 40.
- (20) أحمد سعد مطلق، 2022، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد (5)، العدد (4)، قسم المحاسبة، كلية دجلة الجامعة، ص 72.
- (20) ختام حاتم الجبوري، محمد محسن، ابراهيم سكران، 2022، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة البحوث الدراسات البترولية، ص 26.
- (21) مهدي خميس عبد، سعدون عدنان خليل، 2022، فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد (3)، العدد (6)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، ص 320.
- (22) عفيفة نجاي شوكت، 2020، تدابير مكافحة التضخم وتداعياتها على نمو الناتج ومستوى التشغيل في العراق للمدة (2004-2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (28)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص 10.
- (23) سحر عبد الحسين مجيد، محمد حمزة عباس، جمانة علي باقر، 2022، معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (11)، العدد (42)، ص 128.
- (24) كوثر محمد دهيم، 2023، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (76)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص 76.
- (25) بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.



- (1) مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي (أسس نظرية واساليب تحليلية)، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص349.
- (ii) عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016، ص 13
- (3) صالح احمد على جامع، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للمدة من (1990-2018)، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد (7)، العدد(2)، جامعة كرري السودان، السودان، 2020، ص121.
- (4) احمد كاصد سعد البداوي، خليل اسماعيل عزيز، اثر التقلبات في أسعار الصرف على السوق النقدية في العراق (للأوراق المالية قصيرة الاجل)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(18)، العدد(2)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2022، ص374.
- (v) صابرين عدنان والي، ايمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2018-2004)، مجلة حمورابي، العدد(35)، جامعة الكوفة، 2020، ص110.
- (12) ابراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية، 2013، ص (23-24).
- (vii) عبد الرزاق بن الزاوي، مصدر سبق ذكره، ص17.
- (viii) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2013، ص26.
- (ix) مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مصدر سبق ذكره، ص251.
- (x) عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس، اثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (10)، العدد (3)، جامعة بابل، العراق، 2018، ص242.
- (xi) محمد صلاح الكردي، الية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي، جامعة الازهر، مصر، 2023، ص12-13.
- (12) عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، ليلي بديوي، صدمات السياسة النقدية، نور للنشر والتوزيع، المانيا، 2017، ص195.
- (xiii) عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، اثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد(10)، العدد(3)، جامعة بابل، 2018، ص244.
- (xiv) عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، صدمات عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما على سلوك مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية، المجلد(31)، العدد(3)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2022، ص156.
- (xv) احمد محمد مندور، أيمن محب زكي، أيمن عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، (2002-2004)، ص285.
- (xvi) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri، Qassem Saad Sakban Abu Shte، 'The effect of early warning indicators for the banking system on inflation in Iraq using the ARDL model، Al Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Scien، College of Administration and Economics، Al-Qadisiyah University.
- Investopedia، 'Inflation what it is how it can be controlled and extreme examples، www.investopedia.com^(xvii).



(xviii) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri ، Qassem Saad Sakban Abu Shte ، previously mentioned source، p192.

(19) محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014، ص489.

(xx) كوثر محمد دهيم، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(76)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2023، ص6.

(xxi) ادوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال المدة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد(2)، العدد(2)، مختبر العلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، 2021، ص40.

(xxii) أحمد سعد مطلق، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2020)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد(5)، العدد(4)، قسم المحاسبة، كلية دجلة الجامعة، 2022، ص72.

(23) ختام حاتم الجبوري، محمد محسن، ابراهيم سكران، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(1990-2015)، مجلة البحوث الدراسات البترولية، 2022، ص26.

(xxiv) مهند خميس عبد، سعدون عدنان خليل، فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على عجز الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد(3)، العدد(6)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، 2022، ص320.

(xxv) عفيفة نجاي شوكت، تدابير مكافحة التضخم وتداعياتها على نمو الناتج ومستوى التشغيل في العراق للمدة (2004-2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (28)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2020، ص10.

(xxvi) سحر عبد الحسين مجيد، محمد حمزة عباس، جمانة علي باقر، معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (11)، العدد (42)، 2022، ص128.

(xxvii) كوثر محمد دهيم، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (76)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2023، ص76.